الأمم المتحدة

FCCC/CP/2015/2

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
13 October 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف

الدورة الحادية والعشرون

باريس، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر – ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

البند ١٢(أ) من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بالتمويل

التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ

تقرير موجز عن حلقة العمل المعقودة أثناء الدورة في عام ٢٠١٥ بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ

مذكرة مقدمة من الأمانة*

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزاً للمناقشات التقنية والنتائج التي شهدتها حلقة العمل المعقودة أثناء الدورة بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ والمعقودة بالتزامن مع الدورة الثانية والأربعين لكل من الهيئتين الفرعيتين والجزء التاسع من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزَّز، المتعلق بمسائل تمويل التكيف واحتياجات الدعم المقدم إلى البلدان النامية الأطراف والتعاون على تهيئة بيئات تمكينية معزَّزة وتقديم الدعم لأنشطة التأهب، وفقاً للمقرر ٥/م أ-٢٠.

* قُدمت هذه الوثيقة بعد التاريخ المحدد لأن تجميع وتحليل المعلومات استغرق وقتاً أطول مما كان متوقعاً.

061115 101115 GE.15-17670 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً-	مقدمة	١-٤	٣
	ألف - الولاية	١-٣	٣
	باء - نطاق المذكرة	٤	٣
ثانياً-	تنفيذ برنامج العمل بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ في عام ٢٠١٥	٥-١٨	٤
	ألف - الأعمال التحضيرية	٥-٧	٤
	باء - النهج المتبع في المناقشات الموضوعية	٨-١٢	٤
	جيم - مداولات حلقة العمل	١٣-١٨	٦
ثالثاً-	نتائج حلقة العمل السنوية المعقودة أثناء الدورة بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ	١٩-٧٣	٧
	ألف - زيادة التمويل من أجل تعزيز إجراءات التكيف في البلدان النامية	١٩-٤٨	٧
	باء - تدعيم الاستثمارات من أجل تعزيز القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ..	٤٩-٧٣	١٣
رابعاً-	تصورات عامة	٧٤-٧٥	١٨

Page

Annexes

I. Programme of the in-session workshop on long-term climate finance in 2015 20

II. Questions to guide the breakout group discussions at the in-session workshop on long-term climate finance in 2015..... 23

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف، بموجب المقرر ٥/م أ-٢٠، إلى الأمانة أن تنظم حلقات عمل سنوية أثناء الدورة بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ حتى عام ٢٠٢٠ وأن تعد موجزاً عن حلقات العمل لكي ينظر فيه كل سنة مؤتمر الأطراف والحوار الوزاري الرفيع المستوى بشأن التمويل المتعلق بالمناخ الذي يجري مرة كل سنتين. وقرر مؤتمر الأطراف أن تركز حلقات العمل، في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، على مسائل تمويل الأنشطة المتعلقة بالتكيف، واحتياجات البلدان النامية الأطراف من الدعم، والتعاون بشأن تهيئة بيئات تمكينية معزَّزة، وتقديم الدعم لأنشطة التأهب للمقرر ٣/م أ-١٩[(١)].

٢- وطلب مؤتمر الأطراف أيضاً إلى الأمانة أن تُعدّ تجميعاً وتقريراً توليفياً عن التقارير المقدمة كل سنتين بشأن الاستراتيجيات والنهُج المتبعة لزيادة التمويل المتعلق بتغير المناخ في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠[(٢)]، ليُسترشد بهما في حلقات العمل التي تنظم في فترة انعقاد الدورات[(٣)].

٣- وبعد إجراء مشاورات مع الأطراف، نظمت الأمانة حلقة عمل أثناء الدورة بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ بالتزامن مع الدورة الثانية والأربعين لكل من الهيئتين الفرعيتين والجزء التاسع من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزَّز في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

باء- نطاق المذكرة

٤- يتضمن هذا التقرير معلومات عن أنشطة التحضير لنهج بشأن المناقشات الموضوعية والمداولات التي ستجري خلال حلقة العمل التي ستعقد أثناء الدورة بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ في عام ٢٠١٥ (ويُشار إليها فيما يلي بحلقة العمل) (الفصل الثاني). ويشمل أيضاً موجزاً للمناقشات التي دارت خلال حلقة العمل (الفصل الثالث) وأفكارا عامة لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف (الفصل الرابع).

(١) المقرر ٥/م أ-٢٠، الفقرتان ١٢ و١٣.

(٢) FCCC/CP/2015/INF.1.

(٣) المقرر ٥/م أ-٢٠، الفقرة ١١.

ثانياً- تنفيذ برنامج العمل بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ في عام ٢٠١٥

ألف- الأعمال التحضيرية

٥- تحضيراً لحلقة العمل بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ لعام ٢٠١٥، دعت الأمانة السيد ظهير فقير (جنوب أفريقيا) والسيد داني دروين (كندا) للتشارك في دور الميسر. وفي الوقت نفسه، عمدت الأمانة إلى إجراء مشاورات غير رسمية مع ممثلي المجموعات الإقليمية خلال الجزء الثامن من الدورة الثانية لفريق منهاج ديربان المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ في جنيف، سويسرا. وأجرت الأمانة أيضاً مشاورات غير رسمية مع الأطراف ومع المنظمات المعتمدة بصفة مراقب خلال الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المعنية بالتمويل الذي عُقد يومي ١٠ و١١ آذار/مارس ٢٠١٥ في بون، ألمانيا. وشكلت المساهمات التي قدمتها الأطراف خلال هذه المشاورات أساساً لتحديد أهداف حلقة العمل ومضمونها وسيرورتها.

٦- وتواصلت المشاورات في حلقة دراسية شبكية عقدتها الأمانة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وتشارك في تيسير أعمالها السيد فقير والسيد دروين. وكان الهدف من هذه الحلقة الدراسية التي كانت مفتوحة أمام جميع الأطراف والمنظمات المعتمدة بصفة مراقب هو الحصول استمزاج آراء مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة حول تصميم حلقة العمل بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ. وقد عُقدت على فترتين بغية استيعاب المشاركين من مختلف المناطق الزمنية، وشارك فيها حوالي ٨٠ شخصاً. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه الحلقة الدراسية على الصفحة الشبكية المخصصة للتمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ[٤].

٧- وفي نهاية مرحلة التشاور، أعدَّت الأمانة، بالتعاون مع الميسريْن، برنامج حلقة العمل ودعت الأخصائيين إلى تقديم دراسات حالات، كما دعت مديري النقاش إلى إجراء نقاشات في إطار أفرقة فرعية. ويرد برنامج حلقة العمل في المرفق الأول.

باء- النهج المتبع في المناقشات الموضوعية

٨- استناداً إلى المشاورات التي دارت مع الأطراف والمنظمات المعتمدة بصفة مراقب، تتفق كل من الأمانة والميسرين على النظر في مسألة تمويل التكيف مع آثار تغير المناخ كموضوع رئيسي لحلقة العمل. ورأت عدة أطراف أن هذه المسألة لم يُنظر فيها بما يكفي في النقاشات السابقة حول التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ، مشيرة أيضاً إلى أن المسائل المتبقية الأخرى المبينة في المقرر ٥/م أ-٢٠ - احتياجات البلدان النامية الأطراف من الدعم، والتعاون بشأن تحسين البيئات التمكينية، وتقديم الدم لأنشطة التأهب - هي مسائل شاملة فيما يتعلق بتمويل التكيف.

(٤) <http://unfccc.int/8939.php>.

٩- وتمثّل النهج المتبع في المناقشات المتعلقة بتمويل التكيف في بحث المسألة من منظورين هما: منظور قصير الأجل يهدف إلى مناقشة الفرص المتاحة لزيادة التمويل من أجل تعزيز إجراءات التكيف في البلدان النامية؛ ومنظور طويل الأجل يتيح للأطراف النظر في السياسات والاستراتيجيات الممكنة لتعزيز الاستثمارات التي تعزز القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ في البلدان النامية.

١٠- وبالتشاور مع الميسرَيْن، حددت الأمانة مواضيع المناقشة لتوجيه مداولات الأطراف خلال حلقة العمل، استناداً إلى التقارب الملحوظ في الآراء التي أعربت عنها الأطراف. وبناءً على ذلك التقارب، ينبغي أن يركز البرنامج على ما يلي:

(أ) تسليط الضوء على أدوات وتدابير ملموسة تسهم في تعبئة التمويل المتعلق بالمناخ اللازم لإجراءات التكيف في البلدان النامية؛

(ب) توخي قدر أكبر من الوضوح بشأن عوائق وفرص الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ، لا سيما تمويل التكيف؛

(ج) تحديد الإجراءات الملموسة التي يمكن اتخاذها (على نحو تعاوني) من أجل تعزيز توفير تمويل التكيف للبلدان النامية في الأجل القصير.

١١- ويقدم الشكل ١ لمحةً عامةً عن تنظيم المناقشات الموضوعية مبيناً مواضيع الجلستين الأولى والثانية من حلقة العمل ومواضيع المناقشة في كل منهما.

الشكل ١

التنظيم الموضوعي لمناقشات التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ

١٢- وشملت المناقشات، من حيث الشكل، جلسةً عامةً عُرضت فيها دراسات حالات إفرادية، تلتها مناقشات محددة الهدف جرت في إطار أفرقة فرعية.

جيم- مداولات حلقة العمل

١٣- عُقدت حلقة العمل يومي ٤ و٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بالتزامن مع الدورة الثانية والأربعين لكل من الهيئتين الفرعيتين ومع الجزء التاسع من الدورة الثانية لفريق منهاج ديربان في بون. وكانت حلقة العمل مفتوحةً لجميع الأطراف والمنظمات المعتمدة بصفة مراقب التي شاركت في تلك الدورة.

١٤- وقُسمت حلقة العمل إلى جلستين استمرت كل جلسة منهما ثلاث ساعات. وعُقدت الجلسة الأولى من حلقة العمل في ٤ حزيران/يونيه وركزت على زيادة التمويل من أجل تعزيز إجراءات التكيف في البلدان النامية. وعُقدت الجلسة الثانية منها في ٥ حزيران/يونيه، وركزت على زيادة الاستثمارات من أجل تعزيز القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ.

١٥- واستُهلت حلقة العمل بكلمة افتتاحية ألقتها الأمينة التنفيذية السيدة كريستيانا فيغيريس، والتي أكدت أن التوافق السياسي العارم في الآراء بشأن الحاجة إلى التكافؤ بين إجراءات التكيف وإجراءات التخفيف ينبغي أن يُترجم إلى تكافؤ في التمويل بين إجراءات التكيف وإجراءات التخفيف على أرض الواقع. وأكدت بعد ذلك أن القطاع الخاص يستطيع، لتحقيق هذا الهدف، بل وينبغي له أن يؤدي دوراً هاماً في تمويل إجراءات التكيف. ورحبت، على سبيل المثال، بقرار مجموعة آكسا الفرنسية للتأمين الانضمام إلى مبادرة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر، وهي آلية تجميعية إقليمية مهمتها مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تحسين قدرتها على توقع الظواهر الجوية البالغة الشدة وحماية أمن الفئات السكانية الضعيفة الغذائي[٥]. واستناداً إلى هذا المثال، دعت المشاركين في حلقة العمل إلى مواجهة التصور السائد عن عدم جاذبية مجال التكيف بالنسبة للقطاع الخاص وإلى استكشاف الخيارات الممكنة من أجل زيادة الاستثمار في مجال التكيف بما يشمل موارد القطاع الخاص. وعلاوةً على ذلك، أكدت الأمنية التنفيذية دور التمويل المقدم من القطاع العام في حفز التمويل الخاص على زيادة مشاركته لبلوغ حجم التمويل اللازم للتكيف والتخفيف.

١٦- وبعد أن ألقت السيدة فيغيريس كلمتها الافتتاحية، دعا الميسران ممثلي الهيئات المواضيعية للاتفاقية إلى تقديم إسهاماتهم إلى حلقة العمل، وفقاً لطلب مؤتمر الأطراف[٦]. وقدم عروضاً كلٌ من السيد كلاوس رادونسكي[٧] باسم لجنة التكيف، والسيد باتو أبريتي باسم فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، والسيدة أوتي هونكاتوكيا باسم اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، والسيد كونيهيكو شيمادا باسم اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا. ويمكن الاطلاع على جميع العروض والإسهامات المكتوبة التي قدمتها الهيئات المواضيعية من الصفحة الشبكية المخصصة للتمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ[٨].

(٥) يمكن الاطلاع على إعلان آكسا على الرابط التالي: <http://www.axa.com/en/news/2015/climate_insurance.aspx>.

(٦) المقرر ٥/م أ-٢٠، الفقرة ١٤.

(٧) حل محل السيد خوان هوف مايستر الذي كان قد أُعلن اسمه كمتحدث. انظر المرفق الأول.

(٨) <http://unfccc.int/8939.php>.

١٧- وقُدمت عدة دراسات حالات إفرادية لإثراء المناقشات في كل من الجلستين تتعلق بكل موضوع من مواضيع المناقشة. وبعد عرض هذه الدراسات، جُمِع المشاركون في أفرقة فرعية لإجراء مناقشات معمّقة للمواضيع التي حُددت لحلقة العمل. ولإتاحة المجال لمناقشات تفاعلية، ترأس كل فريق مناقشة ممثلٌ لأحد الأطراف أو لإحدى المنظمات المعتمدة بصفة مراقب ليكون مديراً للنقاش. وكل من الأمانة والميسرين مجموعة من الأسئلة (ترد في المرفق الثاني).

١٨- وقدم مديرو المناقشات تقريراً إلى الجلسة العامة في نهاية كل جلسة، وقدم الميسران ملاحظات ختامية بشأنها. ووُضِعت تسجيلات فيديو وشرائح بيانية على الصفحة المخصصة للتمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ على شبكة الإنترنت.

ثالثاً- نتائج حلقة العمل السنوية المعقودة أثناء الدورة بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ

ألف- زيادة التمويل من أجل تعزيز إجراءات التكيف في البلدان النامية

١٩- تضمنت الجلسة الأولى بشأن زيادة التمويل من أجل تعزيز إجراءات التكيف في البلدان النامية موضوعين مطروحين للمناقشة:

(أ) يشير الموضوع الأول إلى دور الترتيبات التعاونية في إدارة مخاطر المناخ. ويهدف هذا الموضوع إلى توفير فرصة لمناقشة سبل ووسائل تعزيز الاستثمار اللازم لإدارة مخاطر المناخ بناءً على أمثلة قائمة من الآليات والترتيبات في البلدان النامية، بما في ذلك أنظمة التأمين ضد الظواهر الجوية البالغة الشدة؛

(ب) يتصل الموضوع الثاني بالحصول على التمويل المتعلق بالمناخ: تعزيز القدرات المؤسسية. ويغطي هذا الموضوع المسائل المتعلقة بالقدرات المؤسسية، والبيئات التمكينية، وأنشطة التأهب للحصول على التمويل المتعلق بالمناخ، خصوصاً في سياق التكيف.

٢٠- وقُدِّم عرض واحد بشأن الموضوع الأول ألقاه السيد آيزاك أنطوني (المرفق الكاريبي للتأمين من مخاطر الكوارث).

٢١- وقُدم عرضان بشأن الموضوع الثاني: ألقت أحدهما السيدة ماندي بارنت (المعهد الوطني للتنوع الأحيائي في جنوب أفريقيا) والقى الثاني السيد أوبالدو أليزوندو (المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية).

٢٢- وتلت العروض مناقشات في أفرقة فرعية. وشُكِّل فريقا مناقشة لكل موضوع وعُين ميسر لكل فريق.

٢٣- وأدار كل من السيد هرمان سبس (هولندا) والسيدة ليتيسيا دي ماريز (منظمة تحليل المناخ) مناقشات الفريقين اللذين تناولا الموضوع الأول المتعلق بدور الترتيبات التعاونية في إدارة مخاطر المناخ. وأدار السيد ميكو أوليكاينن (أمانة مجلس صندوق التكيف) والسيدة شيلا راغاف (منظمة الحفظ الدولية) مناقشات الفريقين اللذين تناولا الموضوع الثاني الخاص بالحصول على التمويل المتعلق بالمناخ: تعزيز القدرات المؤسسية. وبعد مناقشات الأفرقة الفرعية، قدم الميسّران، خلال الجلسة العامة، نتائج هذه المناقشات وعرضا القضايا الرئيسية التي نظرت فيها تلك الأفرقة.

١- دور الترتيبات التعاونية في إدارة مخاطر المناخ

٢٤- ركز الموضوع الأول على دور الترتيبات التعاونية في إدارة مخاطر المناخ. وناقش المشاركون عدداً من السبل الممكنة لتحرك العناصر التعاونية على مستويات مختلفة: فوائد المخططات الفردية، وفوائد تجميع المستثمرين والمخططات على مستويات مختلفة، والربط بين المخططات كفرصة سانحة.

٢٥- وشملت الفوائد التي ذُكرت للمخططات الفردية ما يلي: إمكانية تكييف المنتجات حسب الحاجة؛ وإمكانية تسريع عمليات الدفع؛ والقدرة على تجميع المخاطر لخفض أقساط التأمين؛ وإمكانية تغيير بيانات المخاطر في البلدان؛ وتوفير أداة لجمع البيانات في البلدان، ومشاورات أصحاب المصلحة؛ وتعزيز المساعدة التقنية. وتشمل فوائد تجميع المستثمرين والمخططات على مستويات مختلفة الدور الحاسم للجهات المانحة في توفير رأس المال الأساسي وتمكن المرفق مع مرور الوقت، ومع مشاركة المزيد من البلدان، من استقطاب التمويل والاستثمارات من القطاع الخاص.

٢٦- وبالإضافة إلى ذلك، ذُكِر أن الربط بين المخططات يمكن أن يتيح فرصاً لتحقيق وفورات حجم عن طريق تجميع المخططات، وبالتالي خفض الأقساط. ويمكن للربط بين المخططات أن يساعد أيضاً في تحسين فهم المخاطر. فمرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي ومبادرة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر، على سبيل المثال، يستفيدان من تقاسم الدروس والخبرات في وضع الأدوات المالية. وأُشير أيضاً إلى القيمة المحتملة لانضمام جزر المحيط الهادئ إلى مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي من أجل تحقيق المزيد من وفورات الحجم وتقاسم التجارب المشتركة.

٢٧- وارتأى المشاركون في نقاشات الأفرقة الفرعية أن الإجراءات التعاونية يمكن أن تساعد على مستويات مختلفات لكنهم قالوا باستمرار ضرورة اجتذاب المستثمرين والمساهمين. وعلاوةً على ذلك، قد توجد إمكانية لزيادة تنويع المخاطر عن طريق الربط بين مخططات التأمين.

٢٨- وأثار المشاركون في هذا النقاش أيضاً مسألة نطاق تلك الأدوات المالية: هل ينبغي أن تتناول أدوات التأمين المخاطر المناخية فقط أو ينبغي أن تتناول مخاطر أخرى أيضاً (فمرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، ينظر أيضاً في الزلازل)؟ إذ يبدو أن ثمة فوائد لكلا النهجين. ويمكن لطائفة أضيق من المخاطر أن تؤدي إلى أقساط أقل، لكنها قد تؤدي إلى قيمة أدنى من معدلات السداد.

٢٩- واعتُبر أن التخطيط المسبق أمر هام لآليات التأمين، وكذلك لكفالة احتوائها على جداول زمنية تتضمن حوافز. وأُثيرت أهمية تجميع البيانات، إضافةً إلى الإشارة إلى صعوبته في بعض المناطق، وإلى أهمية ضمان مؤشرات موثوقة وشفافة في الوقت نفسه.

٣٠- كما نوقش دور مصادر التمويل العامة والخاصة في تعزيز مخططات التأمين ضد مخاطر المناخ.

٣١- ومن الدروس المستخلصة، في مجال التأمين، أن التمويل الذي يقدمه المانحون هام في الآليات التمكينية وفي التماس المساعدة من القطاع الخاص. ومن الفرص المتاحة استخدام التمويل العام في إزالة مخاطر الاستثمار وتغيير موجزات مواصفات المخاطر في البلدان وآليات التأمين. وعلاوةً على ذلك، يمكن لشركات التأمين أن تجمع الأموال وتعرض أقساطاً مخفضة. ويرد ذلك ودروس مستفادة رئيسية أخرى في الشكل ٢.

٣٢- وتتناول دراسات الحالات الإفرادية المشار إليها في المناقشات حالة كولومبيا فيما يتعلق بمشاريع البنى التحتية الواسعة النطاق؛ وإلزامية التأمين ضد المخاطر الطبيعية من البداية (ينص هذا الإطار القانوني على ما يكفي من حوافز استثمارية لمقدمي خدمات التأمين من القطاع الخاص)؛ والشبكة الاستشارية للتمويل الخاص التابعة لمبادرة تكنولوجيا المناخ، وهي شبكة تساعد في التوفيق بين القطاع الخاص والبلدان الساعية إلى الحصول على تمويل لأنشطة التكيف استناداً إلى نموذج تخفيف ثبتت فعاليته.

٣٣- وأُثيرت مسائل أخرى من بينها ضرورة أن تعمل شركات التأمين بشكل جماعي على جمع البيانات، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالأصول المعرضة للخطر، والأخطار الطبيعية، وتكاليف تنظيم التظاهرات، وعلى بناء القدرات لضمان استخدام هذه البيانات استخداماً فعالاً يتيح لصنّاع القرار الاسترشاد بها (من خلال وضع مواصفات أكثر تفصيلاً للمخاطر، على سبيل المثال). وأُشير أيضاً إلى ضرورة تكييف الأطر القانونية، حسب الاقتضاء، واستخدام لغة ومصطلحات مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

٣٤- وفيما يتعلق بدور الاتفاقية، لاحظ المشاركون أن بإمكان اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل أن تنفذ المزيد من أنشطة الاتصال وتتحدث أمام مؤتمرات قمم الأعمال التجارية وأوساط الأعمال التجارية، من أجل تعزيز الوعي بالمسائل التي أُثيرت في حلقة العمل هذه.

الشكل ٢

الدروس المستفادة فيما يتعلق بدور الترتيبات التعاونية في إدارة المخاطر المناخية

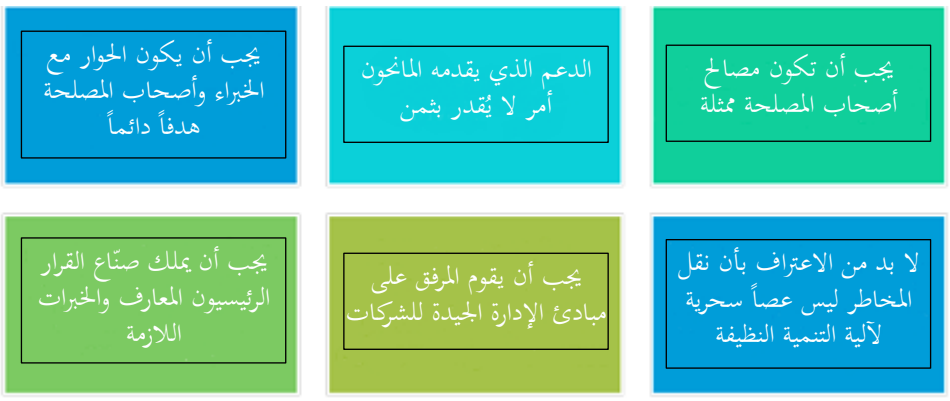

المصدر: عرض قدمه السيد آيزاك أنثيتي من مرفق التأمين ضد المخاطر المناخية في منطقة البحر الكاريبي.

٢- الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ: تعزيز القدرات المؤسسية

٣٥- ركز الموضوع الثاني على المسائل المتعلقة بالقدرات المؤسسية والبيئات التمكينية وأنشطة التأهب للوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ، لا سيما التمويل المتعلق بالتكيف. وركز الفريق معظم مناقشته على الوصول المباشر ومزاياه وصعوباته. وأشار أحد المشاركين في البداية إلى أن السعي إلى الوصول المباشر قد لا يكون بالضرورة عملية طويلة ومكلفة، وذكر في هذا السياق مثال السنغال في إطار صندوق التكيف. واعتمدت السنغال خططها للتنفيذ الوطني بشكل سريع مقارنةً مع غيرها، وباتت حتى الآن في المقدمة فيما يتعلق بطرائق الوصول المباشر إلى موارد صندوق التكيف. ويبين الإطار ١ قائمةً بالدروس المستفادة والآراء المتبصرة انطلاقا من تجربة جنوب أفريقيا.

٣٦- وأشار مشارك آخر إلى أن دعم الوصول المباشر، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات، مشابه للتنمية الدولية في القضايا الرئيسية التي يتناولها، كما أشار إلى إمكانية تطبيق الدروس المستفادة من تلك العملية. لكن مشاركين آخرين اعترضوا على ذلك بحجة أن البلدان النامية لا تزال تفتقد إلى القدرات على الرغم من التاريخ الطويل للمعونة الإنمائية الدولية، وفي هذا الموضوع، لاحظ عدة مشاركين أن الوصول المباشر يتيح التنمية الأساسية للقدرات الائتمانية والمؤسسية في الكيان الذي يُنظر في اعتماده.

٣٧- وطُرح بعد ذلك سؤال عن كيفية تسريع أو تبسيط الوصول المباشر أمام البلدان النامية كي تستفيد منه على الفور. وكان هناك تفاهم واسع على أن ذلك لا ينبغي أن يخلّ بالشروط الائتمانية للصناديق التي تتيح الوصول المباشر، بل ينبغي عوضاً عن ذلك أن يساعد الكيانات الوطنية في تلبية الاحتياجات على نحو فعّال ومناسب، مع مراعاة الظروف الوطنية. ولوحظ خلال النظر في هذه المسألة أن الصندوق الأخضر يتبع نهجاً "ملائماً للغرض" يُفترض من حيث المبدأ أن يتيح سيناريو كهذا.

٣٨- ونظر الفريق أيضاً في الفكرة القائلة بأن أن القطاع الخاص ليس مجموعةً متجانسة وموحدة من الجهات الفاعلة. ورأى المشاركون في النقاش أن للقطاع الخاص جوانب وقطاعات فرعية مختلفة وأنه ينبغي إشراك الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية من القطاع الخاص لدى النظر في طرائق الوصول، وكذلك فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع وبرامج محددة.

الإطار ١

أفكار لزيادة تمويل التكيف – استفادة صندوق التكيف من تجارب الكيان الوطني المشرف على التنفيذ في جنوب أفريقيا

- الاستثمار في هياكل الحوكمة التي يمكن أن ترتقي بمواصفات العمل وتدعم الاستدامة على المدى الطويل؛
- تحديد الجهود في إطار التدخلات الإنمائية القائمة، وتعميم مراعاة التكيف مع آثار تغير المناخ في البرامج الإنمائية القائمة وفتح المجال أمام المنافع المشتركة؛
- الاستثمار في البرمجة التشاركية التصاعدية والعمليات الجيدة، والاعتراف بالمعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية ودعم اتخاذ إجراءات على الصعيد المحلي؛
- الاعتراف بأهمية توسيع نطاق تنفيذ الشراكة ودعم تنمية القدرات و'التأهب' على جميع المستويات؛
- الإقرار بالدور الذي يمكن للكيانات الوطنية المنفذة أن تؤديه في التنمية التحويلية، لا سيما في إشراك جهات فاعلة جديدة في عملية التنفيذ.

المصدر: عرض قدمته السيدة ماندي بارنيت من المعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا.

٣٩- وأثار الفريق أيضاً مسألة الاحتياجات من القدرات لاستخدام الوصول المباشر والاستفادة منه على نحو فعّال. وجرى التركيز على القدرات المؤسسية؛ لكن المشاركين في النقاش سلموا بأن الكيانات تستجيب لبيئات وأطر مؤسسية محددة داخل بلد ما. لذا نظر المشاركون في النقاش أيضاً في الحاجة إلى إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية في البلد، وكذلك في الحاجة إلى أطر قانونية وتنظيمية مساعدة وداعمة، أو إلى بيئات تمكينية بشكل عام. وتعني هذه المسألة بالتحديد وضع نهج مؤسسية 'رأسية' و'أفقية' للتعامل مع مسألة بناء القدرات على الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ.

٤٠- وثمة تحدٍ كبير فيما يتعلق ببناء القدرات وتمكين المؤسسات الوطنية من تلبية الشروط الائتمانية اللازمة للوصول المباشر يتعلق بالنقص في الموارد البشرية المؤهلة وفي قدرة المؤسسات الوطنية على الاحتفاظ بتلك الموارد كي تكون جاهزة ومدربة خلال عملية الاعتماد وبعدها. وثمة اتجاه إلى اختفاء الخبرات القصيرة الأجل ذات المصدر الخارجي عندما تنتهي مهمة الخبراء الخارجيين ويغادرون البلد. وفي منطقة المحيط الهادئ، يسعى أحد البرامج إلى ضمان بناء القدرات المحلية عن طريق الإلزام بالتوأمة بين الخبراء الدوليين والمحليين.

٤١- وانطلاقاً من هذه المسائل، توصل الفريق إلى توافق واسع في الآراء مفاده أن الوصول المباشر والقدرة على الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ عموماً يتطلب منظوراً طويل الأجل يستند إلى الاحتياجات المحددة للمؤسسة الوطنية وللبلد، خصوصاً عند تصميم وتخطيط أنشطة التأهب وأنشطة دعم بناء القدرات.

٤٢- وأشارت بعض التعليقات التي أبديت إلى مستقبل صندوق التكيف، وأعرب بعض المشاركين عن هواجس تتمثل في تزايد صعوبة الوصول المباشر إذا انعدمت قدرة صندوق التكيف على تمويل المشاريع في إطار طرائقه لهذا الوصول.

٤٣- فتطارح المشاركون في النقاش أيضاً أفكاراً حول إمكانية ربط أنشطة ومبادرات تعزيز أو توسيع نطاق الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ، خصوصاً في إطار طرائق الوصول المباشر، بعملية التخطيط الوطني للتكيف. وكان هناك اتفاق واسع على ضرورة المضي في استكشاف هذه الإمكانية.

٤٤- ونظر المشاركون أيضاً في موضوع التأهب لتعزيز القدرات المؤسسية اللازمة للوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ. وأشار المشاركون إلى أن تعزيز التأهب يستغرق عادة وقتاً طويلاً وهو عملية متطاولة زمناً، لا سيما بالنظر إلى آثار ذلك على الترتيبات المؤسسية القائمة داخل البلد. وأُشير أيضاً إلى أهمية مواءمة إجراءات الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ على الصعيدين الوطني والدولي.

٤٥- وأشار عدة مشاركين إلى أن بلداناً نامية كثيرة لا تملك الخبرات التقنية الكافية لتنفيذ المشاريع. ومن بين الحلول الممكنة لمعالجة هذه المسألة، ناقش المشاركون دعم الأقران من أصحاب المصلحة المختلفين لبعضهم البعض داخل البلد، وهو أمر يمكن تطبيقه أيضاً بين البلدان النامية (التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على سبيل المثال).

٤٦- وأشار المشاركون في النقاش أيضاً إلى أنه على الرغم من أن لدى المجتمعات المحلية العديد من الأفكار الجيدة في مجال التكيف، يُحتمل أن تواجه صعوبات في ترجمة هذه الأفكار إلى مقترحات مشاريع ذات جودة من وجهة نظر علمية وتقنية.

٤٧- ونظر المشاركون أيضاً في تجارب إعداد المساهمات المعتزمة المحددة وطنياً. وأكدوا أن نقص الخبرات اللازمة في عدة بلدان نامية لإعداد منهجيات تقنية أعاق الجهود المبذولة في إعداد عنصر التكيف في المساهمات المعتزمة المحددة وطنياً.

٤٨- وفيما يتعلق بدور وإمكانية مصارف التنمية الوطنية وغيرها من المؤسسات الوطنية المالية البارزة في تشجيع وتعزيز البيئات التمكينية والتأهب، أشار المشاركون إلى أن العلاقات الفعلية بين مصارف التنمية الوطنية والمصارف التجارية يمكن أن يُنظر إليها باعتبارها بيئةً تمكينية هامةً.

باء- تدعيم الاستثمارات من أجل تعزيز القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ

٤٩- تواصلت حلقة العمل يوم ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بعقد جلستها الثانية التي ركزت على تدعيم الاستثمارات من أجل تعزيز القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ. وبدأت الجلسة بكلمة افتتاحية وبملخص لمناقشات اليوم الأول من جانب الميسرين السيد فقير والسيد دروين.

٥٠- ومن مواضيع المناقشة لهذه الجلسة ما يلي:

(أ) الموضوع الثالث المتعلق بالسياسات والأطر القانونية والاستراتيجيات القطرية والقطاعات ذات الأولوية فيما يتعلق بالاستثمار والقدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ. والهدف من هذا الموضوع هو تزويد المشاركين بفرصة لمناقشة كيفية فهم المخاطر ومواطن الضعف المرتبطة بالمناخ وتحديدها كمياً، ومناقشة نهج دمج القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ في خطط التنمية والاستراتيجيات الوطنية، ومناقشة التحديات والمخاطر والعقبات التي تعوق زيادة الاستثمار في القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ؛

(ب) الموضوع الرابع الذي ركز على التفاعل بين القطاعين العام والخاص من أجل زيادة التمويل والاستثمار في القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ. وأتاح هذا الموضوع للمشاركين فرصة مناقشة مسائل رئيسية تتعلق بدور المال العام في تعزيز دور التمويل الخاص، ونظر في كيفية تعزيز قدرات التكيف باعتباره فرصةً استثماريةً متاحة أمام المستثمرين من القطاعين العام والخاص.

٥١- وبعد الكلمة الافتتاحية وملخص اليوم الأول، بدأت الجلسة العامة بعروض قدمها السيد كزافييه شافانا (موزامبيق - البرنامج التجريبي المتعلق بالقدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ) والسيد رفائيل مارشيسيني (مصرف التنمية البرازيلي) بشأن الموضوع الثالث. وانتقلت الجلسة العامة بعد ذلك إلى الموضوع الرابع، مع عروض قدمها السيد سيد أحمد (صندوق التكنولوجيا الخضراء، ماليزيا)، والسيد رودريغو فيوليغ (المصرف الشيلي الخاص BICE).

٥٢- ودُعي المشاركون بعد ذلك إلى تشكيل أفرقة فرعية بنفس الطريقة التي شُكِّلت بها الأفرقة الفرعية في اليوم السابق. وأدار كل من السيدة أثينا رونكيو - باليستيروس (معهد الموارد العالمية) والسيد ميركو إيفو سيركوفيتش فيرنر (بيرو) المناقشات المتعلقة بالموضوع الثالث. ويسّر السيد ديفيد كالوبا (زامبيا) والسيد كيت دوين (المملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية) المناقشات المتعلقة بالموضوع الرابع. وبعد مناقشات الأفرقة الفرعية، دُعي مديرو المناقشات إلى إبلاغ الجلسة العامة بالقضايا الأساسية التي أُلقي الضوء عليها في مناقشات الأفرقة الفرعية.

١- السياسات والأطر القانونية والاستراتيجيات القطرية والقطاعات ذات الأولوية فيما يتعلق بالاستثمار في القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ

٥٣- تناولت المناقشات المتعلقة بالموضوع الثالث السياسات والأطر والأولويات فيما يتعلق بتمويل جهود تعزيز القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ من منظور طويل الأجل، وشملت كيفية إدماج هذه السياسات والأطر والأولويات في السياسات العامة وخطط الميزانية. وتناولت هذه المناقشات النهج المتعلقة بتوسيع وزيادة مشاركة القطاع الخاص باعتباره مستثمراً في الإجراءات التي يمكن أن تعزز القدرة على التأقلم في قطاعات مختلفة منها البنية التحتية والزراعة.

٥٤- وألقت العروض المتعلقة بهذا الموضوع الضوء على الحاجة إلى المنظور الطويل الأجل فيما يتعلق بالاستثمارات ووضع السياسات وتنفيذها. وبهذا المعنى، ينبغي مواءمة الإطار المؤسسي داخل البلد مع الأهداف السياساتية كما ينبغي أن يكون هذا الإطار داعماً للأطر الوطنية لمواجهة آثار تغير المناخ، وخطط التكيف والتخفيف على الصعيد الوطني. وينبغي للسياسات الوطنية، المستكملة بدعم دولي على نحو ملائم، أن تركز على تجاوز عقبات محددة. وعلاوةً على ذلك، أُلقي الضوء على أهمية تطوير القدرات المؤسسية للمصارف الوطنية والمؤسسات المحلية في مجال تنفيذ المشاريع، إضافةً إلى ضرورة التنسيق مع أصحاب المصلحة في تصميم السياسات والقواعد التنظيمية والأطر. وجرى التأكيد بقوة أيضاً على الحاجة إلى الإدارة الرشيدة والشفافية.

٥٥- وخلال مناقشات الأفرقة الفرعية، تساءل المشاركون أيضاً عن الوزارة الأفضل لقيادة هذه العمليات. وأشار عدة مشاركين إلى أن جهة الاتصال المعنية بتغير المناخ في وزارة البيئة هي الأفضل عادةً للتصدي لهذه المهمة لكنهم سلموا أيضاً بضرورة إشراك وزارتي المالية وتخطيط التنمية.

٥٦- ولدى مناقشة دور مختلف الوزارات ومشاركة الحكومة، أشار المشاركون في النقاش إلى مسألة التكامل الرأسي عندما يكون إطار قانوني قوي وطموح قادراً على إدراج مسألة المخاطر المناخية ضمن مهام مختلف الوزارات.

٥٧- وفيما يتعلق بالتجارب القطرية، أُشير إلى حالة أوغندا، حيث يرمي جهد قائم إلى الانتقال من تقييمات الأثر البيئي التقليدية إلى التقييمات البيئية الاستراتيجية لمراعاة التكامل المختلف للنظم الإيكولوجية. وأُشير أيضاً إلى حالة جنوب أفريقيا في سياق سيناريوهات التكيف الطويلة الأجل التي تؤثر على الأهداف الإنمائية في المدى البعيد.

٥٨- وأُلقي الضوء أيضاً على مجموعات المعلومات والبيانات بوصفها من الأمور الهامة للغاية من أجل توجيه وإثراء تخطيط أطر تغير المناخ في المدى البعيد. ومن الصعوبات الهامة في هذا الصدد الطبيعة الحيوية لهذه العمليات وضرورة إثراء الأطر والسياسات الوطنية المتعلقة بالبيانات المنبثقة من هذا المجال على نحو منتظم.

٥٩- ونظر المشاركون في النقاش أيضاً في مختلف الأدوار المنوطة بالحكومات. واتفق عدة مشاركين على الفكرة القائلة بأن الدور الأساسي الذي يتعين على أي حكومة الاضطلاع به هو وضع سياسات ومعايير تشجع فهم المخاطر المناخية وقياسها على نحو ملائم، وتعزز مشاركة القطاع الخاص.

٦٠- لكن مشاركين آخرين أشاروا إلى أن فعالية الإطار القانوني قد تُقوَّض في بعض الحالات إذا كانت المعارف المتعلقة بآثار تغير المناخ محدودة. وأظهرت المناقشات في هذا الصدد ضرورة تنظيم حوارات وطنية لإدراج تغير المناخ في السياسات الإنمائية.

الإطار ٢

الدروس المستفادة من تجربة موزامبيق بشأن السياسات والأطر القانونية والاستراتيجيات القطرية والقطاعات ذات الأولوية فيما يتعلق بالاستثمار في القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ

- يظل التشريع والتنظيم حافزاً جيداً للعمل لكن ذلك لا يكفي لوحده (انعدام الالتزام بتعزيز المساءلة أو عدم وجود معايير أو أهداف لتحقيق ذلك)؛
- تمثل الخطط والاستراتيجيات والسياسات القطاعية الوطنية للتنمية نقطة انطلاق رئيسية ممتازة للنجاح في تنفيذ أهداف التأقلم مع آثار تغير المناخ (أهداف ومعايير وغايات واضحة)؛
- يمثل الجمع بين المشاريع والسياسات الاستثمارية والإصلاحات المؤسسية استراتيجيةً قويةً لتعزيز التنمية المستدامة والقدرة على التأقلم في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات؛
- يؤدي التنسيق بين مختلف القطاعات والمؤسسات دوراً رئيسياً في ضمان الاستفادة الكافية من الاستثمارات الاستراتيجية ورفع مستواها وتنفيذ هذه الاستثمارات بالقياس إلى النتائج والنواتج المتوقعة؛
- ينبغي أن تستند الاستثمارات في مجال التأقلم مع آثار تغير المناخ إلى أدلة وأن تكون موجهةً نحو تعزيز التحول النوعي في معظم القطاعات الضعيفة.

المصدر: عرض قدمته السيدة ماندي بارنيت من المعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا.

٦١- وأشار مشاركون آخرون إلى أن الخطط وجداول الأعمال الوطنية فيما يتعلق بتغير المناخ ينبغي أن تسيرها لجان توجيهية رفيعة المستوى داخل البلدان. وأشار آخرون إلى أن الهيئات العلمية التي تملك بيانات جغرافية ينبغي إدماجها في نهاية المطاف في هذه اللجان إضافةً إلى وزارة المالية، من أجل تيسير عملية تحليل وتخطيط المخاطر المناخية. وفي هذا السياق، أشار مشاركون آخرون إلى إمكانية تولي وزارة الزراعة قيادة عملية تقييم المخاطر المناخية على الصعيد الوطني (كخفض الإنتاج الزراعي على سبيل المثال)، لكنهم أشاروا أيضاً إلى أهمية إشراك وزارة المالية في نهاية المطاف.

٦٢- وأُثيرت أيضاً مسألة مواءمة السياسات والخطط والاستراتيجيات على الصعيد الوطني. وعلاوةً على ذلك، أكد المشاركون الحاجة إلى تماسك واتساق السياسات القطاعية والمواضيعية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

٦٣- وفيما يتعلق بالشكوك التي تكتنف المتغيرات الرئيسية، مثل عدد السكان والنمو الاقتصادي، ألقى بعض المشاركين الضوء على الحاجة إلى المرونة وإلى الاستمرار في الإدلاء بتعقيبات من خلال نظم الرصد. ويتضمن الإطار ٢ بعض الدروس المستفادة الرئيسية من تجربة موزامبيق.

٢- التفاعل بين القطاعين العام والخاص من أجل زيادة التمويل والاستثمار في القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ

٦٤- تناولت المناقشات المتعلقة بالموضوع الرابع المسائل المتعلقة بالتفاعل بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز التمويل والاستثمار في القدرة على التأقلم مع تغير المناخ.

٦٥- وذُكِر أن تعزيز التكامل بين التمويل العام والخاص في مجالي التكيف والتأقلم مع آثار تغير المناخ لا يزال تحدياً رئيسياً يواجه جهود استقطاب المزيد من الاستثمارات. وأشار المشاركون أيضاً إلى الحاجة إلى حالات واضحة ومحددة من الأعمال التجارية لتشجيع الاستثمارات الخاصة في مجال التكيف.

٦٦- وناقش المشاركون أيضاً أنواع الاستثمارات التي يمكن الشروع فيها فيما يتعلق بالتكيف والقدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ؛ وأُلقي الضوء بشكل خاص، في هذا السياق، على المعلومات المناخية ومخططات التأمين والمياه والزراعة.

٦٧- وفيما يتعلق باحتياجات القطاع الخاص، أشار المشاركون إلى أدوار الحكومة في توفير الحوافز السياساتية والإشارات اللازمة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص. فمستثمرو القطاع الخاص يسعون إلى عوائد معدّلة حسب المخاطر؛ لذلك تستطيع الحكومات المساعدة من خلال إنشاء آليات لإدارة المخاطر ومن خلال وضع حد لحالات الخلل في الأسواق. كما أُشيرَ إلى الاستثمار العام في البحث والتطوير بوصفه مجالاً آخر للتمكين من توظيف الاستثمارات الخاصة.

٦٨- وجرى أيضاً تناول الفرص المتاحة لاستقطاب استثمارات القطاع الخاص في مشاريع وبرامج التكيّف، ووُجّهت رسائل رئيسية تشير إلى الحاجة إلى مشاريع تكيّف مقبولة لدى المصارف وإلى إيجاد توازن مناسب بين المخاطر والمنافع. ويقدم الشكل ٣ لمحة عامة عن هذه الفرص التي تناولها عرض السيد فيوليتش.

الشكل ٣

فرص الاستثمار المتاحة للقطاع الخاص

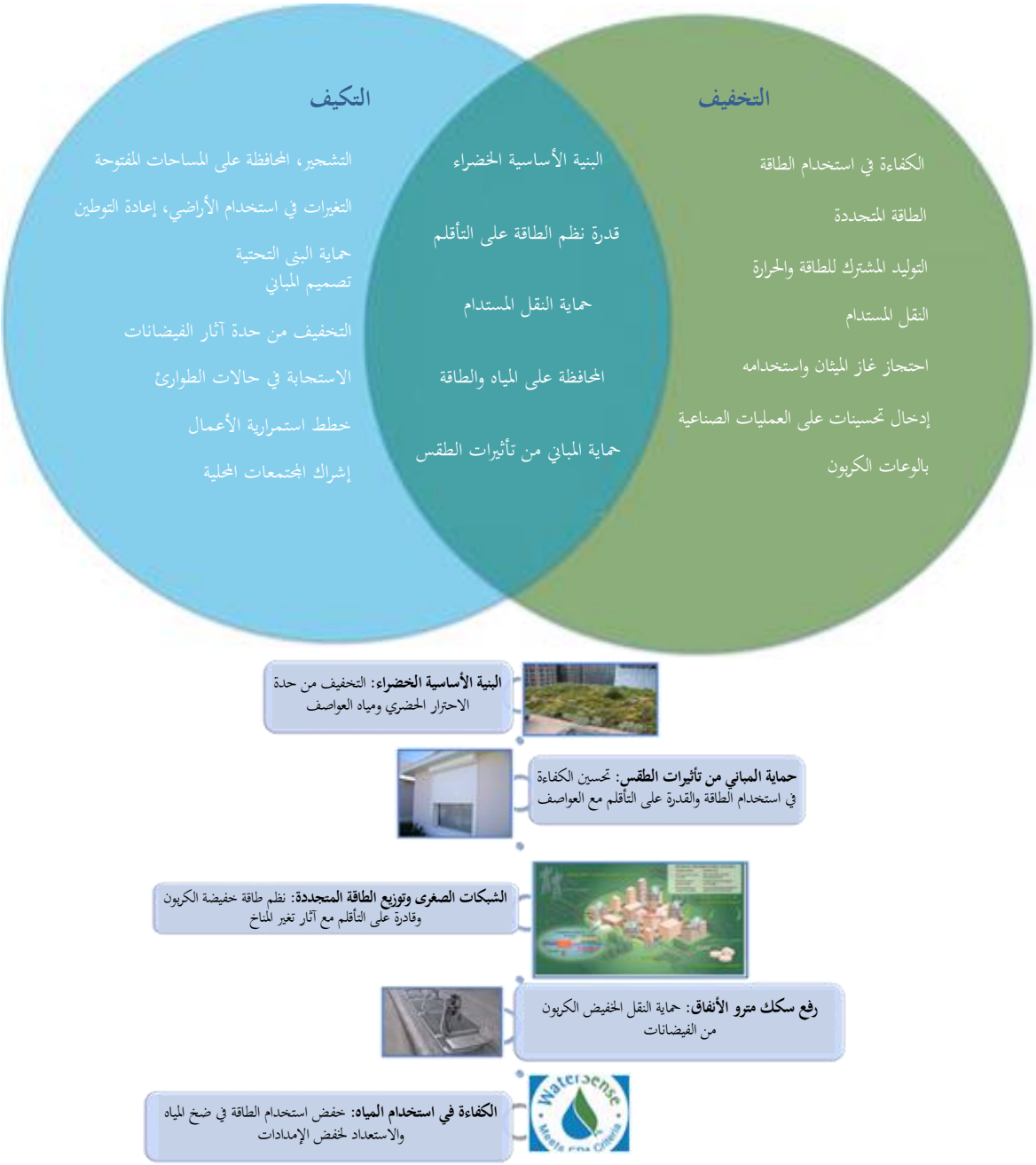

المصدر: عرض قدمه السيد رودريغو فيوليتش من المصرف الشيلي الخاص BICE.

٦٩- وألقت المناقشات الضوء أيضاً على الحاجة إلى أطر تنظيمية وقانونية شفافة ومستقرة يمكن التنبؤ بها لإتاحة المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار وحفزه على ذلك.

٧٠- وسلّم المشاركون بالحاجة إلى معلومات عن نطاق وطبيعة الأطر السياساتية القائمة حالياً. وأشار بعض المشاركين إلى أن بعض المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية تفتقر إلى هذه المعلومات وغيرها من المعلومات المتعلقة بفرص الحصول على التمويل من مصادر وطنية ودولية.

٧١- وتناول عدة مشاركين طبيعة القطاع الخاص ووضعوها في السياق المناسب أيضا مشيرين إلى أن القطاع الخاص يضم شركات كبيرة متعددة الجنسيات، فضلاً عن مُلاك محليين لمزارع صغيرة والقطاع الخاص الوطني. وأشار مشاركون آخرون إلى ضرورة إعطاء الأولوية في مجال التمويل المتعلق بالمناخ للمستثمرين الوطنيين والمحليين من القطاع الخاص، ومن بينهم، على سبيل المثال، مرفق القطاع الخاص في الصندوق الأخضر للمناخ.

٧٢- وفيما يتعلق بالأدوات المالية، نظر المشاركون في طيف واسع يشمل المنح والضمانات والقروض التساهلية من أجل زيادة استثمارات القطاع الخاص في مجال التكيف. ولوحظ أيضاً أنه من غير المرجح، في بعض حالات التكيف، أن يكون مستثمرو القطاع الخاص مهتمين بالمشاركة في استثماراتها، وهكذا يؤدي المال العام دوراً أكثر أهمية في هذه الحالات. وأُلقي الضوء أيضاً على التمويل المتعدد الأطراف بوصفه عنصراً أساسياً في هذه الحالات ومكمّلاً للتمويل الوطني العام.

٧٣- وأشار بعض المشاركين إلى أن بعض مستثمري القطاع الخاص يعتمدون، في أكثر الحالات، منظوراً قصير الأجل يتنافى مع الطبيعة الطويلة الأجل للتدخّلات في مجال التكيف. ويمكن للحلول الممكنة لهذا التباين أن تشمل المزيد من البحث وجمع البيانات لتحسين فهم المخاطر في المدى البعيد وترابطها مع السيناريوهات القصيرة الأجل.

رابعاً- تصورات عامة

٧٤- أتاحت حلقة العمل المعقودة أثناء الدورة بشأن التمويل الطويل الأجل فرصة للأطراف وغيرهم من أصحاب المصلحة لبدء مناقشة تتعلق بالأمور الشاملة في مسائل تمويل الأنشطة المتعلقة بالتكيف، واحتياجات البلدان النامية الأطراف من الدعم، والتعاون بشأن تهيئة بيئات تمكينية معززة، وتقديم الدعم لأنشطة التأهب. ومن شأن ذلك أن يشكّل قاعدة جيدة لمناقشات المتابعة عام ٢٠١٦.

٧٥- وأعرب عدة مشاركين عن ارتياحهم للمستوى التقني للمناقشات وللإمكانية التي أتيحت لهم للمشاركة في مناقشات مفتوحة وبنّاءة في جو مريح وودي. وقُدمت الاقتراحات التالية:

(أ) يمكن للمناقشات التي ستجري في حلقة العمل التي ستُعقد أثناء الدورة عام ٢٠١٦ أن تتناول، بمزيد من التفصيل، العناصر المستخلصة من الدروس المستفادة ومن

الأمثلة ودراسات الحالات التي يمكن تكرارها على نطاق واسع كما يمكن أن تكون مفيدة لتعبئة وتقديم التمويل المتعلق بالتكيف، مع تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف من الدعم، والتعاون بشأن تهيئة بيئات تمكينية معززة، وتقديم الدعم لأنشطة التأهب؛

(ب) أكد مشاركون من أقل البلدان نمواً ومن الدول الجزرية الصغيرة النامية الحاجة أيضاً إلى مراعاة ظروفها الخاصة لدى مناقشة الدروس المستفادة ودراسات الحالات وكيفية تطبيقها في تلك الظروف؛

(ج) يمكن النظر في النُهج التي تضمن التآزر والتماسك والتكامل مع العمليات الأخرى في إطار الاتفاقية مثل مسار العمل ٢ لمنهاج العمل المعزز، ومنتدى اللجنة الدائمة المعني بالتمويل والمنتدى السنوي للتكيف التابع للجنة التكيف؛

(د) واقترح عدة مشاركين زيادة وتيرة المناقشات المشابهة بالتزامن مع اجتماعات الهيئات المعنية في إطار الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، قُدمت اقتراحات تتعلق بزيادة إبراز دراسات الحالات والمعلومات المقدمة عبر استخدام الأدوات الشبكية والعروض الافتراضية وتحسين إمكانية الوصول إليها ومدى توافرها.

Annex I

[English only]

Programme of the in-session workshop on long-term climate finance in 2015

Day I: 4 June 2015, Thursday (3 p.m. to 6 p.m.)
Room AAH UG 02 (UN Campus)

3–3.05 p.m.	***Remarks by Ms. Christiana Figueres, Executive Secretary, UNFCCC***
3.05–3.10 p.m.	***Opening and introduction by co-facilitators*** • Mr. Zaheer Fakir, South Africa • Mr. Dany Drouin, Canada
3.10–6 p.m.	***Session I: Scaling up finance to foster adaptation actions in developing countries***
3.10–3.30 p.m.	***Presentation by the thematic bodies of the UNFCCC*** • Mr. Juan Hoffmaister, Co-chair of the Adaptation Committee • Mr. Batu Uprety, Chair of the Least Developed Countries Expert Group • Ms. Outi Honkatukia, Co-chair of the Standing Committee on Finance • Mr. Kunihiko Shimada, Chair of the Technology Executive Committee
3.30–4.10 p.m.	***Plenary session:*** **Topic 1: The role of collaborative arrangements for managing climate risks** *Objective:* This topic is intended to provide an opportunity for discussing ways and means for enhancing investments for managing climate risks, building on existing examples of mechanisms and arrangements in developing countries, including insurance schemes against extreme weather events. *Presentation by:* **Mr. Isaac Anthony** (Caribbean Catastrophe Risk Insurance Facility – CCRIF) **Topic 2: Accessing climate finance: strengthening institutional capacity** *Objective:* This topic concerns issues relating to institutional capacity, enabling environments and readiness to access climate finance, in particular adaptation actions. *Presentations by:* **Ms. Mandy Barnett** (South African National Biodiversity Institute – SANBI) **Mr. Ubaldo Elizondo** (Latin American Development Bank – CAF) Questions and answers
4.10–5.30 p.m.	***Discussion in breakout groups*** **Topic 1: The role of collaborative arrangements for managing climate risks** *Moderators:* **Mr. Herman Sips** (Netherlands) **Ms. Laetitia De Marez** (Climate Analytics) *Guiding questions:* • What are the opportunities and challenges for managing climate risks and climate-related catastrophe insurance mechanisms? • What role can public and private sources of finance and actors play in fostering climate finance for enhanced adaptation actions in developing countries?

Topic 2: Accessing climate finance: strengthening institutional capacity *Moderators:* **Mr. Mikko Ollikainen** (Adaptation Fund Board Secretariat) **Ms. Shyla Raghav** (Conservation International) *Guiding questions:* • What experiences can be highlighted that enhance developing countries' capacities to benefit from existing climate finance mechanisms? • What is the role and potential of national development banks or other prominent national financial institutions in promoting and fostering enabling environments and readiness?	
5.30–6 p.m.	***Plenary session: Consideration of outcomes of discussions and preliminary conclusions by each group***

Day II: 5 June 2015, Friday (15:00 to 18:00)
Room AAH UG 02 (UN Campus)

3–3.15 p.m.	***Opening and recap of day 1 by co-facilitators*** • Mr. Zaheer Fakir, South Africa • Mr. Dany Drouin, Canada
3.15–5.45 p.m.	***Session II : Fostering investments to enhance resilience to climate change***
3.15–4 p.m.	***Plenary session:*** **Topic 3: Policy, legal frameworks, country strategies and priority sectors for investments in climate resilience** *Objective/issues:* • How can climate risks and vulnerabilities be understood and quantified? • Consideration of how countries may integrate climate resilience into development plans and national strategies • Discussion on challenges, risks and barriers for increased investments in climate resilience *Presentations by:* **Mr. Xavier Chavana** (Mozambique – experience of Pilot Program for Climate Resilience – PPCR) **Mr. Rafael Marchesini** (Brazilian Development Bank) **Topic 4: Interaction between public and private sectors for scaling-up funding and investments in climate resilience** *Objective:* • Discuss key issues in enhancing the leverage of private finance by public funding • Consider how adaptation can enhance its potential as an investment opportunity for public and private investors *Presentations by:* **Mr. Syed Ahmad** (Green Technology Fund – Malaysia) **Mr. Rodrigo Violic** (BICE – Chilean private bank) Questions and answers

4–5.15 p.m.	***Discussion in breakout groups***
	Topic 3: Policy, legal frameworks and country strategies and priority sectors for investments in climate resilience *Moderators:* **Ms. Athena Ronquillo-Ballesteros** (World Resource Institute) **Mr. Mirko Ivo Serkovic Werner** (Peru) *Guiding questions/issues:* • What policy, legal and institutional frameworks may foster developing countries' capacity to manage climate-related risks and challenges in their national development agendas? • How could countries' development strategies and plans be better placed for determining and addressing the needs for support for adaptation (quantitative and/or qualitative)?
	Topic 4: Interaction between public and private sources for enhanced funding and investments in climate resilience *Moderators:* **Mr. David Kaluba** (Zambia) **Ms. Kate Dowen** (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland) *Guiding questions/issues:* • What are the needs of the private sector for an enhanced participation in adaptation and climate-resilient investments? • What key elements in policies, legal frameworks and institutional networks can be identified for enhanced public–private partnerships for adaptation and climate-resilience?
5.15–5.45 p.m.	***Plenary session: Consideration of outcomes of discussions and preliminary conclusions by each group***
5.45–6 p.m.	***Wrap-up and closure: Summary of key conclusions and recommendations***

Annex II

[English only]

Questions to guide the breakout group discussions at the in-session workshop on long-term climate finance in 2015

Topic 1:

- What are the opportunities and challenges for managing climate risks and climate-related catastrophe insurance mechanisms?
- What role can public and private sources of finance and actors play in fostering climate finance for enhanced adaptation actions in developing countries?

Topic 2:

- What experiences can be highlighted that enhance developing countries' capacities to benefit from existing climate finance mechanisms?
- What is the role and potential of national development banks or other prominent national financial institutions in promoting and fostering enabling environments and readiness?

Topic 3:

- What policy, legal and institutional frameworks may foster developing countries' capacity to manage climate-related risks and challenges in their national development agendas?
- How could countries' development strategies and plans be better placed for determining and addressing the needs for support for adaptation (quantitative and/or qualitative)?

Topic 4:

- What are the needs of the private sector for an enhanced participation in adaptation and climate-resilient investments?
- What key elements in policies, legal frameworks and institutional networks can be identified for enhanced public–private partnerships for adaptation and climate-resilience?